الجر على المجاورة في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية

إعداد
الدكتور محمد عويس جمعة محمد صبرة
أستاذ مشارك النحو والصرف والعروض
الكلية الجامعية بالجموم –
جامعة أم القرى

الملخص

قام هذا البحث بتتبع شواهد الجر على الجوار– في القرآن الكريم – وخرج بنتيجة مفادها :أنه قانون لغوي تضحي اللغة في سبيله بقضايا لغوية ، تبعاً لقانون صوتي، وإيثارًا للتناسق الموسيقي والمشاكلة اللفظية ما يخصنا منها إهدار العلامة الإعرابية التي هي علم على مطابقة التابع لمتبوعه، ويمكننا تخريج كثير من القراءات القرآنية على هذا القانون النحوي .

وما أوردته من شواهد قرآنية فيه رد كافٍ على أن الجر على المجاورة لم يُبنَ على مثال واحد مروي عن بعض العرب. "أما القول بأن هذه تراكيب يمكن تخريجها تخريجات إعرابية توافق أصولا نحوية مقررة فإن هذا القول لا يصدق على بعضها كقراءة الجر في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣] وعلى فرض صحته لِمَ لا نضيف إلى هذه الأصول النحوية أصلا آخر يمكن على أساسه تخريج مزيد من التراكيب اللغوية.

الكلمات الدالة: الجر على المجاورة – القرآن الكريم – المشاكلة اللفظية.

The

The Genitive of proximity

By
Dr. Mohamed E. Sabrah
Associate Professor of Grammar, Syntax and Morphology
University College at Jumoom, Umm Al-Qurrah University

Abstract

This research follows the cotation of Genitive with proximity - in the Holy Quran - and came out with the result: It is a language law that sacrifices the language in its way to linguistic issues, according to the law of sound, and the improvisation of musical consistency and verbal problems, including our waste, We can produce many of the Qur'anic readings on this grammatical law.

And the contation by the Qur'an in it is sufficient response that the traction on the neighboring was not built on the example of Merawi for some Arabs. "As for saying that these structures can be graduated from the syllabuses of the syllabus that correspond to the rules of grammatical decision, this statement is not true to some of them as reading the traction in the verse:" that God is innocent of the polytheists and His Messenger "and on the imposition of his charity why not add to these grammatical assets another basis on which can Graduation of more language structures.

Keywords: Genitive with H.vicinity - Holy Quran - - Verbal vowel of affinity.

مقدمة

اختار هذا البحث (الجر على المجاورة) وهو موضوع جدير بالبحث والدراسة، ولم يفرده أحد من علمائنا الأقدمين ببحث مستقل، وإنما ذكروه في مواضع متفرقة من كتب النحو.

وقد ذهب بعض المفسرين وعلماء اللغة إلى أنه وقع في القرآن الكريم، وقد لفت انتباهي تكرار عبارة : (الجر لمجاورة المخفوض، الجر على الجوار) في كتبهم، لذا أفردت هذا

الموضوع ببحث مستقل، أتتبع فيه ما ورد في القرآن الكريم وأبرز فيه هذا النمط من الإعراب الذي تخرج الكلمة فيه – في إعرابها – عن مراعاة العامل، أو التبعية.

أما المنهج الذي اعتمدته في هذا البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمدت فيه على الوصف والتحليل لكل ما جاء من شواهد الجر على المجاورة في القرآن الكريم وعرضه ما قال به النحاة ولا يخلو ذلك من مناقشة لهذا الرأي أو ذاك، وإبداء الرأي في بعض الأوجه.

وأما مصادر هذا البحث ومراجعه فقد تنوعت بين القديم والحديث وقد جعلت جل اهتمامي بالمصادر الأصلية وبخاصة تلك التي تناولت النص القرآني فجاءت في الصدارة مؤلفات أعلام مثل : الفراء، وأبي حيان، وابن جني، وغيرهم.

وأما الحديثة منها فقد أفدت من الكثير وبخاصة تلك المراجع التي تناولت النص القرآني بالدراسة.

وقبل الشروع في موضوع بحثي هذا لا بد أن أقرر أن الجر على المجاورة قانون لغوي تضحي اللغة في سبيله بقضايا لغوية[1] فتهدر العلامة الإعرابية التي هي علمٌ على مطابقة التابع لمتبوعه.

والجر على المجاورة يكون بين اللفظتين المتجاورتين ذلك أن العرب لم تغفل عن الجوار في لغتها وألفاظها، فجاء في لغتهم نوع آخر من أنواع الإعراب وهو الإعراب على المجاورة، فنراهم يعطون الشيء حكم الشيء في الإعراب وغيره إذا جاوره ومرادهم بذلك إيثار

التناسب والمشاكلة اللفظية بين المتجاورين، وإن كان المعنى مختلفا.

وقد نبه النحاة على هذه الظاهرة وارتأوا أن الاسم الثاني قد يتأثر بمجاورة الاسم الأول، مع أن الاسم الثاني المجرور يكون عائدا على اسم سابق يمكن أن يكون مرفوعا، ويمكن أن يكون منصوبا، ولكنه خالف سابقه بحكم المجاورة؛ لأن الجار يؤخذ بحكم الجار على حد قول العرب. وقد مثلوا لذلك بقولهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، وهذا ماءُ شنٍ باردٍ، بجر كلمتي

(خرب)، (بارد)، وهما تابعتان لكلمتي جحر، وماء المرفوعتين خبرا.

يذكر سيبويه[٢]: "أن قرب الجوار حملهم على أن جروا ". فهو على هذا الوجه (وجه الجر) ليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه؛ لأنه نكرة كالضب؛ ولأنه في موضع يقع فيه نعتاً للضبِّ؛ ولأنه – كذلك – صار هو والضب بمنزلة اسمٍ واحدٍ"[٣]. فقد جُرت لفظة (خرب)؛ لأنها نكرة مثل (الضب) وفي موضع صفة له، ثم هو أخيراً رُكب مع (الضب) حتى صارا كالاسم الواحد.

وقد خرَّج ابن جني هذا التركيب تخريجا نحويا –وهو وإن كان مقبولا – إلا أنه جعل مرد الجر فيه من باب النعت السببي حُذف مرفوع الصفة فيه؛ ثم أُقيم الضمير مقامه فارتفع،مما أدى إلى استتاره يقول[٤]: "وتلخيص هذا أن أصله :هذا جحرُ ضبٍّ خربٌ جحره، فيجري (خرب) وصفا على ضبٍّ، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول : مررت برجل قائمٌ أبوه، فتجري (قائما) وصفاً على رجل، وإن كان القيام للأب، لا للرجل،لما ضُمنَّ من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له، أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حُذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأُقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت استتر الضميرُ المرفوع في نفس (خرب)،فجرى وصفاً على ضبٍّ، وإن كان الخراب للجحر،لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا".

ويبدو من هذا التخريج لابن جني أنه ينكر أمر الجر على المجاورة؛ إذ إنه أوَّل قول العرب "خرب" بالجر على أنه صفة للضب.

وأرى أن الأمر لا يحتاج إلى هذه التأويل؛ إذ إن الجر على المجاورة قانون لغوي تضحي اللغة في سبيله بقضايا لغوية، تبعاً لقانون صوتي، وإيثارًا للتناسق الموسيقي والمشاكلة اللفظية ما يخصنا منها إهدار العلامة الإعرابية التي هي علم على مطابقة التابع لمتبوعه"[٥].

ويمكننا تخريج كثير من القراءات القرآنية على هذا القانون النحوي، ففي قوله تعالى[٦] : ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ ، فالنعت (عظيم) جاء بعد تركيب إضافي، وقوله تعالى[٧] : ﴿ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾.

وقوله تعالى[٨]:﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾.

وقوله تعالى[٩]:﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾.

وقوله تعالى[١٠]:﴿ قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾.

فالنعت في الآيات السابقة جاء بعد تركيب إضافي، والأصل النحوي المعتمد أنه إذا جاء النعت بعد تركيب إضافي كان للمضاف في الأكثر، إلا إذا كان لفظة (كل) فهو للمضاف إليه.

قال الصبان[١١]: "النعت بعد المركب

الإضافي للمضاف؛ لأنه المقصود بالحكم، وأنه جاء بالمقصود إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل، ما لم يكن المضاف لفظ (كل) فالنعت للمضاف إليه لا له؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم".

فالنعت بعد المركب الإضافي للمضاف إلا إذا قام دليل لفظي، أو معنوي على أنه للمضاف إليه[١٢].

ومن ثم فإن النعت في التراكيب السابقة للمضاف، إلا أنه قد جُر تبعاً لقانون صوتي، وإيثارًا للتناسق الموسيقي والمشاكلة اللفظية[١٣].

يذكر العكبري في معرض تفسيره لقوله تعالى[١٤]: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيۡرٖ وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾ أن النعت ليوم في اللفظ ،وللعذاب في المعنى[١٥].

ومعنى هذا أن النعت جُرَّ لمجاورته المضاف إليه وإن كان في المعنى للمضاف وعلى ذلك نقيس باقي الآيات.

يقول أستاذنا الدكتور طه الجندي – رحمه الله – في معرض تعليقه على أقوال المفسرين في الجر على الجوار[١٦]: "غير أن من يتأمل أقوال المفسرين يجدهم يخرجونه بالجر على أنه للمضاف إليه، وبغيره على أنه للمضاف، ونحن لا نعترض عليهم في ذلك، بل نزيد عليه ما ذهبنا إليه من أنه قد يكون بالجر في اللفظ للمضاف إليه مع أنه للمضاف في المعنى".

ومن الجر على المجاورة قوله تعالى[١٧]:﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾.

يقول الفراء خفضه يحي وأصحابه وبعضهم رفعه جعله من صفة الله تبارك وتعالى وخفضه من صفة العرش، كما قال[١٨] : ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ﴾ فوصف القرآن بالمجاورة "

فقد وجه الفراء القراءتين ، وجعل الصفة في كليهما تابعة لموصوفها ، وجعل العلامة الإعرابية هي المحددة لهذا الموصوف.

وإذا قبلنا هذا التوجه من الفراء للآية السابقة، فإننا لا يمكن أن نقبل منه توجيهه لقراءة الجر في قوله تعالى[١٩]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾.

يقول الفراء[٢٠]: " قرأ يحي بن وثاب (المتين) بالخفض جعله من نعت (القوة)، وإن كانت أنثى في اللفظ، فإنه ذهب إلى الحبل وإلى الشيء المفتول.

أنشد بعض العرب[٢١]:

لكل دهرٍ قد لبست أثوابا
من ريطةٍ واليُمنة المُعَصَّبا

فجعل (المعصب) نعتا لـ (اليمنة)، وهي مؤنثة في اللفظ؛ لأن (اليمنة ضربٌ وصنف من الثياب: الوشي فذهب إليه، وقرأ الناس (المتين) بالرفع من صفة الله تبارك وتعالى.

فالفراء في هذا القول ذهب إلى التأويل لكي تستقيم له القاعدة، وهذا غير مقبول منه؛ لأنه يمكنه توجيه التركيب على أصل نحوي مقرر لجأ إليه النحاة كثيراً، دون حاجة لهذا التأويل، يقول العكبري[٢٢]: "قوله﴿عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾ ، واليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب، وكذلك قوله: ﴿فِي يَوۡمٖ عَاصِفٖ﴾ واليوم ليس

بعاصف وإنما العاصف الريح".

ومن الجر على المجاورة قوله تعالى[٢٣]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وغيرهم[٢٤] (وأرجلِكم) بالجر لمجاورة المخفوض، وهو (الرؤوس)، وكان حقه النصب كما في القراءة الأخرى (وأرجلَكم) بالنصب عطفا على الوجوه والأيدي.

فمن أوجب الغسل أوَّل هذا القراءة عدة تأويلات ذكرها أبو حيان في البحر المحيط بقوله[٢٥]: "والظاهر من هذه القراءة (يقصد قراءة الجر) اندراج الأرجل في المسح مع الرأس، ورُوِيَ وجوب مسح الرجلين عن ابن عباس وأنس، وعكرمة، والشِّعْبي، وأبي جعفر الباقر، وقال جمهور الفقهاء : فَرْضُهُما الغسل. وقال داود : يجب الجمع بين المسح والغسل، وهو قول الناصر للحق من أئمة الزيدية. وقال الحسن البصري، وابن جرير الطبري : يُخيَّر بين المسح والغسل".

وقد أوَّل السمين الحلبي قراءة الجر على أربعة تخاريج بقوله[٢٦]: "وأمَّا قراءةُ الجر ففيها أربعةُ تخاريجَ، أحدها: أنه منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة، وإنما خُفض على الجوار، كقولهم: "هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ" بجر "خرب" وكان مِنْ حَقِّه الرفعُ؛ لأنه صفة في المعنى للجحر لصحة اتصافه به، والضَّبُّ لا يوصف به، وإنما جَرُّه على الجوار، وهذه المسألة عند النحويين لها شرط وهو أن يُؤْمَنَ اللبس كما تقدم تمثيله، بخلاف: "قام غلام زيد العاقل" إذا جعلت "العاقل" نعتاً للغلام امتنع جَرُّه على الجوار لأجل اللَّبْس، وأنشد أيضاً قول الشاعر[٢٧]:

كأنما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعينِها
قُطْناً بمستحصِدِ الأوتارِ مَحْلوجِ

وقول الآخر[٢٨]:

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ
هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيَّ

وقول الآخر[٢٩]:

كأن ثَبيراً في عرانينِ وَبْلِه
كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

وقول الآخر[٣٠]:

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَل... بجر "محلوج" وهو صفةٌ ل "قطنا" المنصوبِ، وبجر "هموز" وهو صفة لـ "حية" المنصوبِ، وبجر "المزمل" وهو صفة "كبير" لأنه بمعنى الملتف، وبجرِّ "المُزمل" وهو صفة "نَسْج"، وإنما جُرَّت هذه لأجلِ المجاورِة، وقرأ الأعمش: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ بجر المتين مجاورَةً لـ "القوة" وهو صفةٌ لـ "الرزاق"، وهذا وإن كان وارداً، إلا أن التخريجَ عليه ضعيفٌ لضَعْفِ الجوارِ من حيث الجملةُ، وأيضاً فإنَّ الخفضَ على الجوارِ إنما وَرَدَ في

النعتِ لا في العطف، وقد وَرَدَ في التوكيدِ قليلاً في ضرورة الشعر، قال[٣١]:

يا صاحِ بَلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهم
أَنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

بجر "كلهم" وهو توكيدٌ لـ"ذوي" المنصوب، وإذا لم يَرِد إلا في النعت، أو ما شَذَّ من غيره فلا ينبغي أن يُخَرَّج عليه كتاب الله تعالى، وهذه المسألةُ قد أوضَحْتُها وذكرت شواهدها في "شرح التسهيل" وممن نَصَّ على ضعفِ تخريجِ الآية على الجوار مكي بن أبي طالب وغيرُه، قال مكي: "وقال الأخفش وأبو عبيدة:" الخفضُ فيه على الجوار، والمعنى للغسل "وهو بعيد لا يُحْمل القرآن عليه" وقال أبو البقاء "وهو الإِعرابُ الذي يقال: هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر، فَمِنَ القرآن قولُه تعالى[٣٢]: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ على قراءة مَنْ جَرَّ، وهو معطوفٌ على قوله: ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ وهو مختلفُ المعنى، إذ ليس المعنى: يَطُوف عليهم وِلْدان مخلَّدون بحورٍ عين. وقال النابغة[٣٣]:

لم يَبْقَ إلاَّ أسيرٌ غيرُ مُنْفَلِتٍ
أو مُوْثَقٍ في حبال القومِ مَجْنُوبِ

والقوافي مجرورةٌ، والجوارُ مشهورٌ عندهم في الإِعراب".

فقد وصف السمين الحلبي الخفض على الجوار بالضعف وعلل ذلك بأنه يخص النعت وحده، أو أن الجر يؤول على أن الأرجل مجرورة بفعل محذوف يتعدى بالباء. أي: وافعلوا بأرجلكم الغسل وحذف الفعل وحروف الجر، وهذا تأويل في غاية الضعف، أو تُؤول على أن الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه، فعطف على الرابع الممسوح، لا ليمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وهذا الرأي قال به أبو حيان في البحر المحيط[٣٤].

والذي أطمئن إليه من بين هذه الآراء هو الرأي الأول الذي جعل الجر لمجاورته المجرور؛ لأنه أقرب الآراء إلى الذوق النحوي، ولا أتفق مع أبي حيان، والسمين الحلبي اللذين قصرا الخفض بالمجاورة على النعت وحده؛ لأن هذا تضييق لا مبرر له، ولم توجبه التراكيب اللغوية.

يقول أبو البقاء في تعليقه على قراءة الجر[٣٥]: "وهو الإِعرابُ الذي يقال: هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر، فَمِنَ القرآن قولُه تعالى[٣٦]: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [٣٧] على قراءة مَنْ جَرَّ، وهو معطوفٌ على قوله[٣٨]: ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾، وهو مختلفُ المعنى، إذ ليس المعنى: يَطُوف عليهم وِلْدان مخلَّدون بحورٍ عين. وقال النابغة:

لم يَبْقَ إلاَّ أسيرٌ غيرُ مُنْفَلِتٍ
أو مُوْثَقٍ في حبال القومِ مَجْنُوبِ

والقوافي مجرورةٌ، والجوارُ مشهورٌ عندهم في الإِعراب" ثم ذكر أشياء كثيرةً زعم أنها مقويةٌ لمُدَّعاه، منها: قَلْبُ الإِعراب في الصفات كقوله تعالى[٣٩]: ﴿ وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ مُّحِيطٍ ﴾، واليومُ ليس بمحيطٍ، وإنما المحيط [هو] العذابُ، ومثلُه قولُه تعالى[٤٠]: ﴿ فِي يَوۡمٍ

عَاصِفِ ﴾ ، و "عاصف" ليس في صفة اليوم بل من صفة الريح. ومنها: قَلْبُ بعض الحروف إلى بعض كقول عليه السلام: "ارجَعْنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مأجورات" والأصل: "مَوْزورات"، ولكنْ أُريد التواخي، وكذلك قولُهم: "إنه ليأتينا بالغدايا والعَشايا" ويعني أنَّ الأصلَ: "بالغَدَاوى"؛ لأنها من الغُدْوة، ولكن لأجل "ياء" العشايا "جاءت بالياء دون الواو. ومنها: تأنيثُ المذكر كقوله تعالى[٤١]: ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ فحذف التاءَ منْ "عشر" وهي مضافةٌ إلى الأمثال وهي مذكرةٌ، ولكنْ لَمَّا جاورت الأمثالُ ضميرَ المؤنث أُجْري عليها حكمَه، وكذلك قوله[٤٢]:

لَمَّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتْ

سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

وقولهم: "ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه" يعني أنَّ (سور)مذكرةٌ "و" بعض "أيضاً كذلك، ولكنْ لَمَّا جاورا المؤنثَ أُعْطيا حكَمه. ومنها: قامت هند "لَمَّا لم يَفْصِلوا أتوا بالتاء، ولَمَّا فَصَلوا لم يأتوا بها، ولا فرق إلا المجاورةُ وعدمُها: ومنها: استحسانُهم النصبَ في الاشتغال بعد جملةٍ فعلية في قولهم:" قام زيدٌ وعمراً كلمته "لمجاورةِ الفعل. ومنها: قَلْبُهم الواوَ المجاورَة للطرفِ همزةً نحو:" أوئل " بخلاف " طواويس "؛ لبُعْدِها من مجاورةِ الطرف. قال:"وهذا موضعٌ يَحْتمل أن يكتب فيه أوراقٌ من الشواهدِ، قد بَوَّب النحويون له باباً ورتَّبوا عليه مسائلَ وأصَّلوه بقوله: "هذا جُحْرِ ضبٍ خربٍ" حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجاز الاتباعَ فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياساً على المفرد المسموع، ولو كان لا وجهَ له بحالٍ لاقتصروا فيه على المسموع فقط، ويتأيد ما ذكرناه أنَّ الجرَّ في الآية قد أجيز غيره – وهو الرفع والنصب – والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أنَّ حكمَ الرِجْلين المسحُ، فكذلك الجرُّ يجب أن يكونَ كالنصب والرفعِ في الحكم دون الإِعراب "انتهى.

أمَّا قوله:" إنَّ ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ من هذا الباب فليس بشيء؛ لأنه: إمَّا أن يقدَّر عطفهُما على ما تقدم بتأويلٍ ذكره الناس كما سيتأتي أو بغير تأويل، وإما أن لا يعطفَهما، فإنْ عَطَفَهما على ما تقدم وجب الجر، وإن لم يعطفهما لم يَجُز الجر، وأمّا جَرُّهما على ما ذكره الناس فقيل: لعطفهما على المجرور بالباء قبلهما على تضمين الفعلِ المتقدم "يتلذذون ويَنْعَمون بأكواب وكذا وكذا" أو لا يُضَمَّن الفعلُ شيئاً ويكون لطواف الوالدانِ بالحورِ العين على أهل الجنة لذاذة لهم بذلك، والجواب إنما يكونُ حيث يستحقُّ الاسمُ غيرَ الجر فيُجَرُّ لمجاورةِ ما قبله، وهذا – كما ترى – قد صَرَّح هو به أنه معطوفٌ على "بأكواب" غايةُ ما في الباب أنه جَعَلَه مختلفَ المعنى، يعنى أنه عنده لا يجوزُ عطفُهما على "بأكواب" إلا بمعنى آخرَ وهو تضمينُ الفعل، وهذا لا يَقدَحُ في العطفية. وأما البيتُ فجرُّ "موثقٍ" ليس لجواره لـ" منفلتٍ "وإنما هو مراعاة للمجرور بـ" غير "؛ لأنهم نَصُّوا على أنك إذا جئت بعد" غير "ومخفوضها بتابعٍ جاز أن يَتْبع لفظَة" غير " وأن يَتبع المضاف إليه، وأنشدوا البيت، ويروى: لم يبق فيها طريدٌ

غيرُ منفلتٍ "وأما باقي الأمثلة التي أوردها فليست من المجاورة التي تؤثر في تغيير الإعراب، وقد تقدَّم أن النحويين خَصَّصوا ذلك بالنعت وأنه قد جاء في التوكيد ضرورةً.

التخريج الثاني: أنه معطوفٌ على "برؤوسكم" لفظاً ومعنى، ثم نُسِخ ذلك بوجوبِ الغسل، أو هو حكمٌ باقٍ، وبه قال جماعة، أو يُحمل مسحُ الأرجلِ على بعضِ الأهوال وهو لُبْسُ الخفِّ، ويُعزى للشافعي. التخريج الثالث: أنها جُرَّت مَنْبَهَةً على عدم الإسراف باستعمال الماء؛ لأنها مَظَنَّةٌ لصبِّ الماءِ كثيراً، فَعُطِفَتْ على الممسوح، والمرادُ غَسْلُها لِما تقدم، وإليه ذَهَب الزمخشري. قال: "وقيل:" إلى الكعبين "فجيء بالغاية إماطة لظنَّ ظانَّ يَحْسَبُها ممسوحة؛ لأنَّ المسح لم تُضْرب له غايةٌ في الشريعة" وكأنه لم ترتضِ هذا القول الدافعَ لهذا الوهمِ وهو كما قال. التخريج الرابع: أنها مجرورةٌ بحرفِ جرٍ مقدرٍ دَلَّ عليه المعنى، ويتعلَّق هذا الحرفُ بفعلٍ محذوفٍ أيضاً يليق بالمحل، فيدَّعى حذفُ جملةٍ فعليةٍ وحَذْفُ حرفِ جر، قالوا: وتقديرُه: "وافعَلُوا بأرجلِكم غسلاً". قال أبو البقاء: "وحَذْفُ حرفِ الجر وإبقاءُ الجرِ جائزٌ كقوله[٤٣]:

مشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عشيرةً
ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها

وقال الآخر[٤٤]:

بدا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائِيا

جُرَّ بتقديرِ الباء، وليس بموضعِ ضرورةٍ، وقد أَفْرَدْتُ لهذه المسألةِ كتاباً" قوله: وإبقاء الجر" ليس على إطلاقهِ، وإنما يَطَّرد منه مواضعُ نصَّ عليها أهلُ اللسانِ ليس هذا منها، وأمَّا البيتان فالجرُّ فيهما عند النحاة يسمى "العطف على التوهُّم" يعني كأنه توهَّم وجودَ الباء زائدةً في خبر "ليس"؛ لأنها يكثُر زيادتُها، ونَظَّروا ذلك بقوله تعالى[٤٥]:﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ بجزم "أَكُنْ" عطفاً على "فأصَّدَّق" على توهُّم سقوط الفاء من "فأصَّدَّق" نَصَّ عليه سيبويه وغيرُه، فظهرَ فساد هذا التخريج.

وأمَّا قراءةُ الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف أي: وأرجلُكم مغسولةٌ، أو ممسوحة على ما تقدم في حكمها".

ومن الواضح أن الآية التي استشهد بها العكبري كانت بين باب العطف لا النعت؛ لذا فقصر الجر على المجاورة على النعت وحده رأيٌ يتنافى مع منطق اللغة وما ورد عليها من الشواهد.

ومن الجر على الجوار قوله تعالى[٤٦]:﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ جاء في الدر المصون قول السمين الحلبي[٤٧]: "وقرأ الحسن "ورسولِه" بالجر وفيها وجهان، أحدهما: أنه مقسمٌ به أي: ورسولِه إن الأمر كذلك، وحُذِفَ جوابُه لفهم المعنى. والثاني: أنه على الجِوار، كما أنهم نَعَتوا وأكَّدوا على الجِوار".

وجاء في البحر المحيط قراءة: (ورسوله) بالجر رواية عن الحسن أيضا[٤٨] وخرجها أبو

حيان بالعطف على الجوار، كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار.

ولا أرى مبررًا لرفض السمين الحلبي قراءة الجر على الجوار بقوله[٤٩]: "وهذه القراءة يبعد صحتها عن الحسن للإبهام "؛ إذ لا إبهام في قراءة الجر على الجوار؛ إذ إنه روي عن العرب الجوار في النعت، والعطف، والتوكيد، ولذلك أرى أن أبا حيان حالفه الصواب في جرِّ الجوار على العطف في قراءة الجر في لفظة (ورسوله).

ومن الجر على المجاورة جرِّ(بئر)،(قصر)، في قوله تعالى[٥٠]:﴿ # " ! $ % & ' ( ) وَهِىَ * + , ﴾.

فقد فسر الفراء وجه الجر بقوله[٥١]: "والبئر والقصر يُخفضان على العطف على العروش، وإذا نظرت في معناها وجدتها ليست تحسن فيها (على)؛ لأن العروش أعالي البيوت، والنشر في الأرض، وكذلك القصر؛ لأن القرية لم تحو على القصر، ولكنه أتبع بعضه بعضًا، كما قال(وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون) عطفا على قوله : (بأكواب وأباريق)،فهذا عطف على اللفظ، لا في المعنى؛ لأن المعنى أن يطاف بالأكواب وبالحور، وهذا لا يليق بالحور، ولو حذفت البئر والقصر- إذا نويت أنها ليسا من القرية- بـ (من) كأنك قلت: كم من قرية أهلكت وكم من بئر ومن قصر، والأول أحبُّ إليَّ".

ومن الجر على المجاورة جر (حور عين) من قوله تعالى[٥٢]:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٤﴾ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴿١٥﴾ مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيْهَا مُتَقَٰبِلِينَ ﴿١٦﴾ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾ ﴾.

فقد قرئ (وحور عين) بالرفع والنصب والجر، ففي الرفع أوجه:

أحدها: معطوف على ولدان أي: يطفن عليه للتنعم لا للخدمة، وتعقب هذا الوجه بأن الطواف لا يناسب حالهن، وأجيب بأنه لا يبعد أن يكون من الحور ما ليس بمقصورات في الخيام ولا مخدرات هن كالخدم لهن لا يبالي بطوافهن ولا ينكر ذلك عليهن، وأن الطواف في الخيام أنفسها، وهو لا ينافي كونهن مقصورات فيها. أو أن العطف على معنى لهم ولدان وحور.

الثاني: تقديره (لهم حور). فهو على هذا مبتدأ خبره محذوف أي: لهم أو فيها حور.

قول أبي علي: وجه الرفع فيه(وحور عين) أنه لما قال: يطوف عليهم ولدان مخلدون دل الكلام وما ذكر بعد على أن لهم فيها كذا وكذا، ولهم فيها حور عين وقرأ ذلك بعض قراء المدينة ومكة والكوفة وبعض أهل البصرة بالرفع و(حور عين) على الابتداء.

وقالوا: الحور العين لا يطاف بهن فيجوز العطف بهن في الإعراب على إعراب فاكهة ولحم

ولكنه مرفوع بمعنى وعندهم حور عين، أو لهم حور عين.وقال الطبري في قراءتي الرفع والجر.

والصواب من القول في ذلك عندي: أن يقال إنهما قراءتان معروفتان قد قرأ بكل واحدة منهما مجموعة من القراء مع تقارب معنييهما، فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب.

وقال الكسائي[٥٣]: "ومن قال وحور عين بالرفع وعلل أنه لا يطاف بهن يلزمه ذلك في فاكهة ولحم؛ لأن ذلك لا يطاف به ولا يطاف إلا بالخمر وحدها.

وقال الأخفش[٥٤]: "يجوز أن يكون محمولا على المعنى؛ لأن المعنى لهم أكواب ولهم حور عين.وجاز أن يكون معطوفا على ثلة (ابتدأ وخبره) على (سرر موضونة)، وكذلك (وحور عين)، وابتدأ بالفكرة لتخصيصها بالصفة.

الثالث : تقديره : ونساؤهم حور.

الرابع : عطف على الضمير المستكن في (متكئين)، أو على مبتدأ حذف هو وخبره، أي: لهم هذا كله وحور.

ويجوز أن يحمل الرفع على قوله : على سرر موضونة، والتقدير وعلى سرر موضونة حور عين، أو وحور عين على سرر موضونة؛ لأن الوصف قد جرى عليهن فاختصصن فجاز أن يُرفع بالابتداء. وقوله على سرر موضونة، خبر لقوله تعالى[٥٥]:﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٤﴾ ﴾. فكذلك يجوز أن يكون خبرا عنهن. ويجوز أن يكون (حور عين)عطف على الضمير في متقابلين، ولم يؤكد لطول الكلام، وقد جاء : (ما أشركنا ولا آباؤنا) فهذا أجدر".

وقال الزجاج[٥٦]: "الرفع أحسن الوجهين؛ لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بهذه الأشياء أنه قد ثبت لهم ذلك فكأنه قال : ولهم حور عين. ومثله مما حمل على هذا المعنى قول الشاعر[٥٧]:

بادت وغيَّر آيهن مع البِلى
إلَّا رَواكدَ جمرُهن هباءُ

ثم قال بعده:

ومُشججٌ أما سَواءُ قَذالِهِ
فبدا وغَيَّرَ ساره المعزاءُ

لأنه لما قال : (إلَّا رواكد) كان المعنى بها رواكد فحملٌ مشججٌ" على المعنى.

أما رواية الجر ففيها أوجه[٥٨]:

الأول : العطف على (بأكواب) وهو محمول على المعنى؛ لأن المعنى يتنعمون بأكواب وفاكهة ولحم وحور. قاله به الزجاج.

الثاني : أن يكون معطوفاً على (جنات) أي: هم في (جنات النعيم) وفي(حور) على تقدير حذف المضاف، كأنه قال : وفي معاشرة حور، أو في مصاحبة حور، على تشبيه مصاحبة الحور بالظرف على نهج الاستعارة المكنية، وقرينتها التخييلية إثبات معنى الظرفية بكلمة (في) فهي باقية على معناها الحقيقي، ولا جمع بين الحقيقة والمجاز، وذهب إلى العطف المذكور الزمخشري، وعلق عليه أبو حيان بقوله[٥٩]: "فيه بُعدٌ وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي، وليس كما قال كما لا يخفى".

الثالث: يجوز أن يبقى على ظاهره المعروف، وأن الولدان يطوفون عليهم بالحور أيضا لعرض أنواع اللذات عليهم من المأكولات والمشروب والمنكوح، كما تأتي الخدام بالسراري للملوك ويعرضونهم عليهم، وإلى هذا ذهب أبو عمرو وقطرب، وأنكر ذلك صاحب الكشف فقال[٦٠]: "وكون الجر للجوار يأباه الفصل أو يضعفه".

أما الرواية بالنصب فعلى تقدير إضمار فعل، وخُرِّج على العطف على محل (بأكواب)؛ لأن المعنى يعطون أكوابا وحورا على أنه مفعول به لمحذوف أي: ويعطون حورا، على العطف على محذوف وقع مفعولا به لمحذوف أيضا أي : يعطون هذا كله وحورا.وقرأ قتادة (وحور) بالرفع مضافا إلى (عين)، وابن مقسم (وحور)بالنصب مضافا، وعكرمة – وحوراء عيناء – على التوحيد اسم جنس وبفتح الهمزة فيهما فاحتمل الجر والنصب.

والعين شديدات سواد العيون مع سعتها، وأما الحور فمعناه النساء شديدات البياض أي: بياض أجسادهن. وفي المختار ما نصه :والحور بفتحتين شدة بياض العين من شدة سوادها. وقال الأصمعي: ما أدري ما الحور في العين.

وقال أبو عمرو: "الحور أن تسود العين كلها مثل أعين الظباء والبقر" [٦١].

وعين ضخام العيون كسرت عينه بدل ضمها لمجانسة الياء ومفرده عيناء كحمراء، وليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة، كما ليس فيه واو ساكنة قبلها كسرة.

ومن الجر على المجاورة قوله تعالى[٦٢]: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾.

فقد قرئ (ونحاس) بالرفع والجر.فقرأ ابن كثير وأهل البصرة غير يعقوب (ونحاسٍ) بالجر، والباقون بالرفع.

جاء في البحر المحيط[٦٣]: "وَالْجُمْهُورُ وَنُحاسٌ: بِالرَّفْعِ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَالنَّخَعِيُّ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: بِالْجَرِّ وَالْكَلْبِيُّ وَطَلْحَةُ وَمُجَاهِدٌ: بِكَسْرِ نُونِ نِحَاسٍ وَالسِّينِ. وَقَرَأَ ابْنُ جُبَيْرٍ:

وَنَحْسٌ، كَمَا تَقُولُ: يَوْمٌ نَحْسٌ. وَقَرَأَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ أَيْضًا:

وَنَحُسُّ مُضَارِعًا، وَمَاضِيهِ حَسَّهُ، أَيْ قَتَلَهُ، أَيْ وَيُحِسُّ بِالْعَذَابِ. وَعَنِ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أيضا: ونحس بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ فِي الْحَاءِ عَلَى التَّخْيِيرِ وَحَنْظَلَةُ بْنُ نُعْمَانَ: وَنَحِسٍ بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ السِّينِ وَالْحَسَنُ وَإِسْمَاعِيلُ: وَنُحُسٍ بِضَمَّتَيْنِ وَالْكَسْرِ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ:

نُرْسِلُ بِالنُّونِ، عَلَيْكُمَا شُوَاظًا بِالنَّصْبِ، مِنْ نَارٍ وَنُحَاسًا بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى شُوَاظًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ جبير وَالنُّحَاسُ: الدُّخَانُ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا وَمُجَاهِدٍ: هُوَ الصُّفْرُ الْمَعْرُوفُ، وَالْمَعْنَى: يُعْجِزُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ، أَيْ أَنْتُمَا بِحَالِ مَنْ يُرْسَلُ عَلَيْهِ هَذَا، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الِامْتِنَاعِ مِمَّا يُرْسَلُ عَلَيْهِ".

وجاء في روح المعاني للآلوسي[٦٤]: "وقرأ عيسى وابن كثير وشبل شواظ بكسر الشين من نار متعلق بيرسل أو بمضمر هو صفة لـــ

(شواظ)، ومن ابتدائية أي :كائن من نار والتنوين للتفخيم و(نحاس) هو الدخان الذي لا لهب فيه كما قاله ابن عباس لنافع بن الأزرق وأنشد له قول الأعشى أو النابغة الجعدي :

تضيء كضوء السراج السليط لم يجعل الله فيه نحاسا

وروي عنه أيضا وعن مجاهد أنه الصفر المعروف أي يصب على رؤسكما صفر مذاب والراغب فسره باللهب بلا دخان ثم قال : وذلك لشبهه في اللون بالنحاس وقرأ ابن أبي إسحاق، والنخعي، وابن كثير، وأبو عمرو (ونحاس) بالجر على أنه عطف على (نار) وقيل: على (شواظ) وجر للجوار فلا تغفل"

فقد ذكر أبو حيان وجه الجر ولكنه خرَّجه بالعطف على (نار) ولم يُخرِّجه صراحة جرا على الجوار إلا الآلوسي بقوله السابق:" (ونحاس) بالجر على أنه عطف: على (شواظ) وجُرَّ للجوار فلا تغفل".

ومن الآيات التي وقع فيها المشاكلة اللفظية والتناسب الصوتي للتجاور في الفعل المضارع قوله تعالى[٦٥]: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾.

الإيقان: إتقان العلم بانتفاء الشك والشبهة عنه.

وعن نافع أنه خففها بأن حذف الهمزة وألقى حركتها على اللام كقوله – دابة الأرض –.

قَرَأَ الْجُمْهُورُ[٦٦]: يُوقِنُونَ بِوَاوٍ ساكنة بعد الياء وهي مُبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَيْقَنَ.

وَقَرَأَ أَبُو حَيَّةَ النُّمَرِيُّ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَدَلَ الْوَاوِ، جعل الضمة في جار الواو كأنها فيه، وشاع عندهم أن الواو إذا ضمت ضمة غير عارضة، يجوز إبدالها همزة كما قيل في وجوه جمع وجه : أوجه ووقتت، ونحوه :كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ[٦٧]:

لحب المؤقدان إِلَيَّ مُوسَى
وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّ هَذَا يَكُونُ فِي الضَّرُورَةِ، وَوُجِّهَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ بِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ لَمَّا جَاوَرَتِ الْمَضْمُومَ فَكَأَنَّ الضَّمَّةَ فِيهَا، وَهُمْ يُبْدِلُونَ مِنَ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ هَمْزَةً، قَالُوا وَقِي وُجُوهٍ وَوُقِّتَتْ أُجُوهٌ وَأُقِّتَتْ، فَأَبْدَلُوا مِنْ هَذِهِ هَمْزَةً، إِذْ قَدَّرُوا الضَّمَّةَ فِيهَا وَإِعَادَةُ الْمَوْصُولِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ يَحْتَمِلُ الْمُغَايَرَةَ فِي الذَّاتِ وَهُوَ الْأَصْلُ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ لِإِيمَانِهِمْ بِكُلِّ وَحْيٍ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْمَوْصُولَ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَوْصُولِ انْدَرَجُوا فِي جُمْلَةِ الْمُتَّقِينَ، إِنْ لَمْ يُرِدْ بِالْمُتَّقِينَ بِوَصْفِهِ مُؤْمِنُو الْعَرَبِ، وَذَلِكَ لِانْقِسَامِ الْمُتَّقِينَ إِلَى الْقِسْمَيْنِ.

وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَعْطُوفًا عَلَى الْمُتَّقِينَ لَمْ يَنْدَرِجْ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ قَسِيمٌ لِمَنْ لَهُ الْهُدَى لَا قِسْمٌ مِنَ الْمُتَّقِينَ. وَيُحْتَمَلُ الْمُغَايَرَةُ فِي الْوَصْفِ، فَتَكُونُ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الصِّفَاتِ، وَلَا تَغَايُرَ فِي الذوات بِالنِّسْبَةِ لِلْعَطْفِ وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، وَبُنِيَ الفعلان للمفعول للعلم.

الْفَاعِلِ، نَحْوَ: أُنْزِلَ الْمَطَرُ، وَبِنَاؤُهُمَا لِلْفَاعِلِ فِي قِرَاءَةِ النَّخَعِيِّ، وَأَبِي حَيْوَةَ، وَيَزِيدَ بْنِ قُطَيْبٍ، فَاعِلُهُ مُضْمَرٌ، قِيلَ: اللهُ أَوْ جِبْرِيلُ. قَالُوا: وَقُوَّةُ الْكَلَامِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ عِنْدِي مِنَ الِالْتِفَاتِ؛

لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: وَمِمَّا رَزَقْناهُمْ، فَخَرَجَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ، إِذْ لَوْ جَرَى عَلَى الْأَوَّلِ لَجَاءَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ، وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، وَجَعَلَ صِلَةَ مَا الْأُولَى مَاضِيَةً؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُ كَانَ نَزَلَ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَأَقَامَ الْأَكْثَرُ مَقَامَ الْجَمِيعِ، أَوْ غُلِّبَ الْمَوْجُودُ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِالْمُتَقَدِّمِ الْمَاضِي يَقْتَضِي الْإِيمَانَ بِالْمُتَأَخِّرِ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ الْإِيمَانِ وَاحِدٌ. وَأَمَّا صِلَةُ الثَّانِيَةِ فَمُتَحَقِّقَةُ الْمُضِيِّ وَلَمْ يُعَدْ حَرْفُ الْجَرِّ فِي (ما) الثَّانِيَةِ لِيَدُلَّ أَنَّهُ إِيمَانٌ وَاحِدٌ، إِذْ لَوْ أَعَادَ لَأَشْعَرَ بِأَنَّهُمَا إِيمَانَانِ.

وَبِالْآخِرَةِ: تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَعْنِيَّ بِهَا الدَّارُ الْآخِرَةُ لِلتَّصْرِيحِ بِالْمَوْصُوفِ فِي بَعْضِ الْآيِ، وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى النَّشْأَةِ الْآخِرَةِ؛ إِذْ قَدْ جَاءَ أَيْضًا مُصَرَّحًا بِهَذَا الْمَوْصُوفِ، وَكِلَاهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْبَعْثِ. وَأَكَّدَ أَمْرَ الْآخِرَةِ بِتَعَلُّقِ الْإِيقَانِ بِهَا الَّذِي هُوَ أَجْلَى وَآكَدُ مَرَاتِبِ الْعِلْمِ وَالتَّصْدِيقِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ لَا تَفَاوُتَ فِي الْعِلْمِ وَالتَّصْدِيقِ دَفْعًا لِمَجَازِ إِطْلَاقِ الْعِلْمِ، وَيُرَادُ بِهِ الظَّنُّ، فَذَكَرَ أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ بِالْآخِرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا إِيقَانًا لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّكِّ وَالِارْتِيَابِ. وَغَايَرَ بَيْنَ الْإِيمَانِ بِالْمُنَزَّلِ وَالْإِيمَانِ بِالْآخِرَةِ فِي اللَّفْظِ لِزَوَالِ كُلْفَةِ التَّكْرَارِ، وَكَانَ الْإِيقَانُ هُوَ الَّذِي خُصَّ بِالْآخِرَةِ؛ لِكَثْرَةِ غَرَائِبِ مُتَعَلَّقَاتِ الْآخِرَةِ، وَمَا أُعِدَّ فِيهَا مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ السَّرْمَدِيَّيْنِ، وَتَفْصِيلُ أَنْوَاعِ التَّنْعِيمِ وَالتَّعْذِيبِ، وَنَشْأَةُ أَصْحَابِهَا عَلَى خِلَافِ النَّشْأَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَرُؤْيَةُ اللهَّ تَعَالَى. فَالْآخِرَةُ أَغْرَبُ فِي الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ مِنَ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ، فَلِذَلِكَ خُصَّ بِلَفْظِ الْإِيقَانِ؛ وَلِأَنَّ الْمُنَزَّلَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مُشَاهَدٌ أَوْ كَالْمُشَاهَدِ، وَالْآخِرَةُ غَيْبٌ صِرْفٌ، فَنَاسَبَ تَعْلِيقَ الْيَقِينِ بِمَا كَانَ غَيْبًا صِرْفًا. قَالُوا: وَالْإِيقَانُ هُوَ الْعِلْمُ الْحَادِثُ سَوَاءٌ كَانَ ضَرُورِيًّا أَوِ اسْتِدْلَالِيًّا، فَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ بِهِ الْبَارِي تَعَالَى، لَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ الْمُوقِنُ وَقُدِّمَ الْمَجْرُورُ اعْتِنَاءً بِهِ وَلِتَطَابُقِ الْأَوَاخِرِ. وَإِيرَادُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً وَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ آكَدُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ هَؤُلَاءِ بِالْإِيقَانِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: زَيْدٌ فَعَلَ آكَدُ مِنْ فَعَلَ زَيْدٌ لِتَكْرَارِ الِاسْمِ فِي الْكَلَامِ بِكَوْنِهِ مُضْمَرًا، وَتَصْدِيرِهِ مُبْتَدَأً يُشْعِرُ بِالِاهْتِمَامِ بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ التَّقْدِيمَ لِلْفِعْلِ مُشْعِرٌ بِالِاهْتِمَامِ بِالْمَحْكُومِ بِهِ. وَذَكَرَ لَفْظَةَ هُمْ فِي قَوْلِهِ: (هُمْ يُوقِنُونَ)، وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَةَ (هُمْ) فِي قَوْلِهِ: وَمِمَّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ؛ لِأَنَّ وَصْفَ إِيقَانِهِمْ بِالْآخِرَةِ أَعْلَى مِنْ وَصْفِهِمْ بِالْإِنْفَاقِ، فَاحْتَاجَ هَذَا إِلَى التَّوْكِيدِ وَلَمْ يَحْتَجْ ذَلِكَ إِلَى تَأْكِيدٍ،؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ ذَكَرَهُمْ هُنَاكَ لَكَانَ فِيهِ قَلَقٌ لَفْظِيٌّ؛، إِذْ كَانَ يَكُونُ: (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ هُمْ يُنْفِقُونَ).

وقُرِئَ (يُؤْقِنُون) بهمز الواو[٦٨]، كأنهم جَعَلوا ضمةَ الياء على الواوِ؛ لأنَّ حركةَ الحرفِ بين يديه، والواوُ المضمومةُ يَطَّرِدُ قلبُها همزةً بشروط: منها ألاَّ تكونَ الحركةُ عَارضةً، وألاَّ يمكنَ تخفيفُها، وألاَّ يكونَ مُدْغماً فيها، وألاّ تكونَ زائدةً، على خلافٍ في هذا الأخير، وسيأتي أمثلةُ ذلك في سورة آل عمران على قوله[٦٩]: ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾، فأجْرَوا الواوَ الساكنةَ المضمومَ ما قبلها مُجْرى المضمومةِ نفسِها لِما ذكرت ذلك، ومثلُ هذه القراءةِ قراءةُ قُنْبُل

(بالسُّؤْقِ)[٧٠]، و "على سُؤْقِه"[٧١]، وقال الشاعر[٧٢]:

أَحَبُّ المُؤْقِدينَ إليَّ موسى
وجَعْدَةُ إذ أضاءَهُما الوَقودُ

بهمز "المُؤْقدين". وجاء بالأفعالِ الخمسة بصيغة المضارع دلالةً على التجدُّد والحُدوثِ، وأنهم كلَّ وقتٍ يفعلون ذلك. وجاء بـ (أُنْزِل) ماضياً وإن كان إيمانُهم قبلَ تمامِ نزولهِ تغليباً للحاضرِ المُنَزَّلِ على ما لم يُنَزَّلُ؛ لأنه لابُدَّ من وقوعه فكأنه نَزَل، فهو من باب قولهِ[٧٣]: (أتى أَمْرُ الله)، بل أقربُ منه لنزولِ بعضِهِ.

هذا ومن خلال هذا التطواف في ثنايا بحثنا نخرج بنتيجة مفادها أن الجر على المجاورة قانون لغوي تضحي اللغة في سبيله بقضايا لغوية، تبعاً لقانون صوتي، وإيثارًا للتناسق الموسيقي والمشاكلة اللفظية. وقد اختلفت آراء العلماء في الجر على الجوار، فوجدتهم قد انقسموا على أنفسهم ما بين مؤيد لهذا النوع من الإعراب ومعارض له فنجد أن الخليل يشترط لجواز الجر على الجوار استواء المتجاورين في التعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والإفراد والجمع، بينما يجيز سيبويه ذلك مع اختلافهما إذا لم يلبس المعنى[٧٤]. **أما الرضي فقد ذكر في شرح كافية ابن الحاجب أن الجر على الجوار لم يُسمع إلا في النعت على القلة، وجاء في التأكيد على الندرة.**

وقد منعه ابن هشام في البدل وأباحه في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد، أما البدل فهو في التقدير من جملة أخرى، واعتبره شاذا في القرآن[٧٥]، وعده الشيخ يس قليلا لا شاذا[٧٦].

ويرى الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم وما أوردناه من شواهد قرآنية فيه رد كافٍ على أن الجر على المجاورة لم يُبنَ على مثال واحد مروي عن بعض العرب.

فهرست المصادر والمراجع

إبراهيم، محمد أبو الفضل، ديوان امرئ القيس،، الطبعة الرابعة، دار المعارف.

ابن الحاجب، (٥٧٠ – ٦٤٦) خزانة الأدب للبغدادي،وهي شرح شواهد شرح الرضي على متن الكافية، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، (٣٢١ – ٣٩٢)، الخصائص، تحقيق الشيخ على النجار، طبعة دار الكتب (١٣٧٧هـ - ١٩٥٢ م)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق الأساتذة علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م)، وسر صناعة الإعراب، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، والمنصف، وهو شرح له على كتاب التصريف لأبي عثمان المازني

الناشر: دار إحياء التراث القديم الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي ت (٦٦٩هـ)، المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، والممتع الكبير في التصريف الناشر: مكتبة لبنان الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها الناشر: محمد علي بيضون الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب الناشر : دار صادر - بيروت الطبعة الأولى.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١ هـ)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، طبعة الشيخ محمد محي الدين، مطبعة المدني سنة ١٣٨٧هـ ،وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ت: عبد الغني الدقر الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلس(ت: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير تحقيق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة: ١٤٢٠هـ.

الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: ٣٢١هـ جمهرة اللغة) تحقيق رمزي منير بعلبكي الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين (ت : ٦٨٦هـ)،شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام (١٠٩٣هـ) حققها، وضبط غريبها، وشرح مبهمها، الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، و محمد محيى الدين عبد الحميد - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان عام النشر: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م.

الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الشافعي (ت: ٩٠٠هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، الأصمعيات اختيار (المتوفي: ٢١٦هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون الناشر: دار المعارف – مصر الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.

الألوسي، محمود أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ت (٥٧٧هـ)، أسرار العربية، الناشر: دار الأرقم ابن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩م، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ت : (٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور/ عفيف بن عبد الرحمن. طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م).

بسج، أحمد حسن، ديوان ذي الرُمة،، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، الحيوان الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

جرير: ديوانه، طبعة : دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

الجندي، طه محمد عوض الله الجندي، المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني. دكتوراه بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

الدار قطني،أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدار قطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ)، المؤتَلِف والمختَلِف تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، (ت:١٢٠٥هـ) تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد (ت ٥٣٨هـ - ١١٤٣م)، أساس البلاغة والكتاب غير محقق، طبعة دار صادر.

السمين، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (ت: ٧٥٦هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق ٠

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب تحقيق : عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله

بن المرزبان أبو محمد (ت: ٣٨٥هـ) شرح أبيات سيبويه تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، ومراجعة طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر،وشرح شواهد المغني وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مذيل بتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي الناشر: لجنة التراث العربي الطبعة: بدون، ١٣٨٦هـ -١٩٦٦م، والأشباه والنظائر الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

شرف الدين، محمود عبد السلام، التوابع بين القاعدة والحكمة– القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، طبعة دار هجر للطباعة والنشر.

الشنقيطي، أحمد ابن الأمين (١٢٨٩- ١٣٣١) الدرر اللوامع على همع الهوامع،وهو شرح شواهد همع الهوامع، الطبعة الأولى، مطبعة كردستان العلمية ١٢٢٨هـ.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)،حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان - الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

الطبري، جامع البيان، ط (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤ م) مطبعة دار الفكر – بيروت.

عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب ٤٢ ميدان الأوبرا – القاهرة الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت : ٦١٦هـ)، والتبيان في إعراب القرآن) تحقيق علي محمد البجاوي الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه،وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن الناشر دار: الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥هـ) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» تحقيق: د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى،١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠ هـ -٩٦١م)،ديوان الأدب، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، وراجعه الدكتور إبراهيم أنيس، وراجعه محمد علي النجار.

الفارسي، أبو علي، شرح شواهد الإيضاح تأليف عبد الله بري، تحقيق د/ عيد مصطفى درويش، القاهرة، طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ) معاني القرآن تحقيق : أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة: الأولى.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت: ٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

قميحة، مفيد محمد، ديوان الحطيئة برواية ابن السكيت (١٨٦ – ٢٤٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م).

المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ - ٢٨٥) المقتضب، الطبعة الأولى تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية١٣٨٨هـ.

هارون، عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثالثة (٢٠٠٢م).

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (المتوفى: ١٣٦٢هـ)،جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب أشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين الناشر: مؤسسة المعارف، بيروت.

يعقوب، إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

هوامش البحث :

(1) طه الجندي المطابقة النحوية (٢٣٦).

(2) سيبويه الكتاب : (١/ ٦٧)، طه الجندي المطابقة النحوية : (٢٣٦) .

(3) سيبويه الكتاب (١/ ٤٣٦).

(4) ابن جني الخصائص (١/ ١٩٨، ١٩٩) .

(5) طه الجندي المطابقة النحوية :(٢٣٦).

(6) سورة الأنعام آية :(١٥).

(7) سورة هود من الآية : (٣).

(8) سورة هود من الآية: (٨٤).

(9) سورة مريم:(٣٧) .

(10) سورة الشعراء: ١٥٥

(11) الصبان حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٧٣)، وانظر التوابع بين القاعدة والحكمة(١٠٣).

(12) التوابع بين القاعدة والحكمة(١٠٣).

(13) المطابقة النحوية (٢٣٧).

(14) سورة هود: من الآية(٨٤).

(15) العكبري التبيان (٢/ ٧١١).

(16) طه الجندي المطابقة النحوية(٢٣٧).

(17) سورة البروج الآية(١٥).

(18) سورة البروج آية : ٢١ .

(19) سورة الذاريات آية : ٥٨ .

(20) الفراء معاني القرآن: (٣/ ٩٠).

(21) البيت من الرجز وهو لحميد الهلالي . المنصف لابن جني، وهو شرح له على كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (٢٤٦) تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . طبعة مصطفى البابي الحلبي (١/ ٤٠)، والأصمعيات (٥٤)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣/ ٢١٣.

(22) العكبري إملاء ما من به الرحمن : (١/ ٢٠٩).

(23) سورة المائدة أية : ٦ .

(24) التوحيدي أبو حيان البحر المحيط في التفسير، دار الفكر بيروت ١٤٢٠ هـ (٤/ ١٩١،) .

(25) السابق نفسه.

(26) الحلبي السمين الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : (٤/ ٢١١،٢١٠، ٢١٢)٠

(27) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٥؛ ولسان العرب ٦/ ٢٨٨ (حمش)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٠٥؛ وأسرار العربية ص ٣٣٨؛ وتذكرة النحاة ص ٦١٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٩١ .

(28) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٣٩؛ وجمهرة اللغة ص١٣١٠، وخزانة الأدب ٥/ ٨٦، ٩٦، والخصائص ٣/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٣٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٥٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١١ (سو ا)؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص١٣٨، والمنصف ٢/ ٢.

(29) البيت من الطويل، وهو لامريء القيس في ديوانه ص ٢٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، ٣٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٩/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٣ ولسان العرب ١٠/ ٢٥٥ (عقق)، ١١/ ٣١١ (زمل)، ١٢/ ١٧٧ (خزم)، ٦/ ١٣ (أبن)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥١٥؛ وتاج العروس (خزم)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠؛ والمحتسب ٢/ ١٣٥.

(30) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٢٩٥ (رمل)؛ وتاج العروس (رمل).

(31) البيت من البسيط، وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب ٥/ ٩٠/ ٩٣، ٩٤؛ والدرر ٥/ ٦٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٦٢؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٢٨؛ ولسان العرب ٢/ ٢٩٢ (زوج)؛ ومغني اللبيب ص ٦٨٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥.

(32) سورة الواقعة الآية : ٢٢.

(33) التوحيدي أبو حيان البحر المحيط : (٣/

٤٣٧، ٤٣٨)، الحلبي السمين والدر المصون : (٤/ ٢١٠).

(34) التوحيدي أبو حيان البحر المحيط : (٣/ ٤٣٧، ٤٣٨)، الحلبي السمين والدر المصون : (٤/ ٢١٠).

(35) الحلبي السمين الدر المصون (٤/ ٢١٢).

(36) التوحيدي أبو حيان البحر المحيط في التفسير (٤/ ١٩١)، دار الفكر بيروت ١٤٢٠ هـ .

(37) سورة الواقعة آية : ٢٢.

(38) سورة الواقعة من الآية : ٢٢.

(39) سورة هود : من الآية ٨٤ .

(40) سورة إبراهيم : من الآية ١٨ .

(41) سورة الأنعام :من الآية ١٦٠ .

(42) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩١٣؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥، ٢٢٠، ٢٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ٧٢٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٨؛ وشرح أبياع سيبويه ١/ ٥٧ ولسان العرب ٢/ ١٣٧ (حرث)، ٤/ ٣٨٥ (سور)، ١٠/ ٦ (أفق)؛ ولجرير أو للفرزدق في سمط اللآلي ص ٣٧٩، ٩٢٢، وليس في ديوان الفرزدق؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤١٨؛ ورصف المباني ص ١٦٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧.

(43) البيت من الطويل، وهو للأخوص (أو الأحوص) الرياحيّ في الإنصاف ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٤، ٢/ ١٠٥؛ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٣١٤ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وهو للفرزدق في الكتاب ٣/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٣١٣؛ والخزانة ٨/ ٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص ٢/ ٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٨، ٧/ ٥٧؛ ومغني اللبيب ص ٤٧٨؛ والممتع في التصريف ص ٥٠.

(44) البيت من الطويل وهو في وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦؛ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)؛ ومغني اللبيب ١/ ٩٦؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١؛ ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢؛ والكتاب ١/ ٣٠٦؛ ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١/ ١٩١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٢؛ وخزانة الدب ١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٩؛ والكتاب ٢/ ١٥٥.

(45) سورة المنافقون : من الآية ١٠ .

(46) سورة التوبة الآية(٣).

(47) الحلبي السمين الدر المصون(٦/ ٨).

(48) السابق (٨/ ٤٠٠).

(49) السابق (٦/ ٩).

(50) سورة الحج: الآية(٤٥).

(51) الفراء معاني القرآن (٢/ ٢٢٨).

(52) سورة الواقعة: الآيات(١١-٢٣).

(53) الحلبي السمين الدر المصون(٦/ ٩).

(54) القرطبي تفسيره (١٧/ ٢٠٤).

(55) سورة الواقعة الآيتان : ١٣، ١٤ .

(56) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٨٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٢، ٨/ ٧٤؛ والخصائص ٢/ ١٧٥، ٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٣١٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ والمحتسب ١/ ٤٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٧٣٠؛ والمقتضب ٤/ ٧٣؛ والمقرب ١/ ١٣٦؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٤٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٤٧؛ والكتاب ١/ ١٧٣؛ ولسان العرب ٢/ ٣٠٤ (شجج)..

(57) البيتان من الكامل، وهما للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧ - ٤٢٨؛ وأساس البلاغة ص ٤٣٣ (معز)؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٦؛ ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٤٠ - ١٨٤١؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٢٢٩ (شجج)؛ وتاج العروس ٦/ ٥٦ (شجج)؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٤٧؛ والكتاب ١/ ١٧٣ - ١٧؛ ولسان العرب ٢/ ٣٠٤ (شجج)..

(58) القرطبي تفسيره :(١٧/ ٢٠٤).

(59) القرطبي تفسيره ١٧/ ٢٠٤).

(60) الألوسي روح المعاني للآلوسي (٢٧/ ١٣٨).

(61) العكبري أملاء ما من به الرحمن للعكبري (٤/ ٣٧٥).

(62) سورة الرحمن الآية : (٣٥).

(63) التوحيدي أبو حيان البحر المحيط : ١٠/ ٦٥.

(64) الألوسي روح المعاني : ٢٧/ ١١٣ .

(65) سورة البقرة الآية: (٤) .

(66) التوحيدي أبو حيان البحر المحيط : ١/ ٧٠، ٧١.

(67) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٨٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٢، ٨/ ٧٤؛ والخصائص ٢/ ١٧٥، ٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٣١٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ والمحتسب ١/ ٤٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦؛ ومغني